البيئة المجتمعية والقانونية التي تحتضن الديمقراطية وتمنحها الحياة. سنستكشف في هذا الفصل العلاقة العضوية بين الديمقراطية و"الحريات العامة"، ونحلّل ضمانات تنظيم هذه الحقوق عن طريق مبدأ "سيادة القانون"، والمساواة أمامه، واستقلال القضاء. وسيُخصَّص مبحث مهم لتحليل العلاقة بين "الإعلام والديمقراطية"، مع التركيز على دور الإعلام الرقمي المتنامي في تشكيل الرأي العام، وما يرافقه من تحديات كالتحيّز والتضليل الإعلامي".

وأخيرًا، يُختتم هذا الباب بالفصل الرابع الذي يعالج "الديمقراطية في السياق المقارن والمعاصر". في هذا الفصل، سنقوم بتطبيق المفاهيم التي درسناها على نماذج واقعية. سنبدأ بعرض مقارن للأنظمة الديمقراطية الرئيسة (الرئاسي، البرلماني، وشبه الرئاسي)، ثم نناقش التحديات الخاصة التي تواجه الديمقراطية في الدول النامية. كما سنتناول ظاهرة "الديمقراطية الرقمية"، بوصفها إحدى الاتجاهات الحديثة التي تعكس تأثير التكنولوجيا في المشاركة السياسية. وستكون ذروة هذا الفصل في تخصيص مبحث متكامل لدراسة "التجربة الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، إذ سنحلّل أسسها الدستورية والسياسية، ومؤسساتها، وتحدياتها، ممّا يمنح الطالب الفرصة لتوظيف كل ما تعلّمه لفهم واقعه الوطني وتحليله بعمق وموضوعية

إنّ هذا الباب، بمنهجيته التي تنتقل من التاريخي إلى المؤسسي ثم إلى التطبيقي، يهدف إلى تزويد الطالب بالأدوات التحليلية اللازمة ليكون ليس فقط مؤيدًا للديمقراطية، بل مشاركًا واعيًا ونقديًا، قادرًا على فهم تعقيداتها، والمساهمة في مواجهة تحدياتها، وترسيخ قيمها في مجتمعه ووطنه.

* * *

تمهيد

تُعدّ الديمقراطية، بوصفها فكرةً ونظامًا للحكم، واحدة من أكثر المفاهيم تأثيرًا في التاريخ السياسي الحديث. فهي ليست مجرد آلية لاختيار الحكام، بل هي منظومة متكاملة من القيم والمؤسسات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق حكم الشعب، بالشعب، ومن أجل الشعب. يهدف هذا الباب من الكتاب إلى تفكيك هذا المفهوم المركّب، وتقديمه للطالب بطريقة منهجية تجمع بين العمق التاريخي، والتحليل المؤسسي، والبعد المجتمعي، والسياق التطبيقي المعاصر، مع التركيز على التجربة العراقية. إنّ الهدف هو تجاوز الفهم السطحي للديمقراطية، والانتقال إلى إدراكها كرحلة مستمرة من التطور والنضج، تتطلّب وعيًا ومشاركة.

تنطلق رحلتنا في **الفصل الأول** مع "الأصول التاريخية وتطورات المسار"، إذ سنتتبع الجذور الفكرية والتاريخية للديمقراطية. سنبدأ من مهدها الأول في دولة – مدينة أثينا، ونحلل نموذجها في الديمقراطية المباشرة، ثم نستعرض الانتقادات الفلسفية التي وُجهت لها من قبل فلاسفة كبار مثل أفلاطون وأرسطو. بعد ذلك، سننتقل إلى العصر الحديث لنرى كيف أُعيد إحياء الفكرة الديمقراطية في أوروبا وأمريكا من خلال محطات تاريخية كبرى، كالثورة الفرنسية، والاستقلال الأمريكي، وكيف تبلورت متلازماتها المؤسسية والمجتمعية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من نظمها المعاصرة. كما سيتناول هذا الفصل التحدّي الأكبر الذي واجهته الديمقراطية في القرن العشرين، المتمثل في صعود الأنظمة الشمولية.

بعد استيعاب الخلفية التاريخية والنظرية، ينتقل **الفصل الثاني** إلى دراسة "مؤسسات وآليات الديمقراطية"، أي البنية التحتية التي يقوم عليها أي نظام ديمقراطي. سنبدأ بمبدأ "الفصل بين السلطات" كحجر زاوية لمنع الاستبداد، ثم نحلّل دور "الانتخابات" كآلية مركزية للتداول السلمي للسلطة، مستعرضين أنماط النظم الانتخابية المختلفة، وشروط الانتخابات الحرة والنزيهة. كما سنتناول دور "الأحزاب السياسية" و"المجتمع المدني" كقنوات أساسية للتعبير عن إرادة المواطنين ومراقبة أداء السلطة. إنّ هذا الفصل يزوّد الطالب بالمعجم المؤسسي اللازم لفهم كيفية عمل الديمقراطية على أرض الواقع.

ولأنّ المؤسسات وحدها لا تكفي، يركّز **الفصل الثالث** على "الديمقراطية في الممارسة"، أي على

الباب الثاني

الديمقراطية